وزير البلديات يزور شركة دلمون للدواجن ويؤكد:

تنمية الإنتاج الحيواني ركيزة لتعزيز الأمن الغذائي

أكد المهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة أن تنمية قطاع الإنتاج الحيواني تمثل محورًا مهمًا في تعزيز استدامة الأمن الغذائي في مملكة البحرين، لافتًا إلى أهمية مواصلة دعم وتطوير القدرات الإنتاجية الوطنية بما يسهم في رفع نسب الاكتفاء الذاتي وضمان توافر المنتجات الغذائية وفق أعلى المستويات.

جاء ذلك لدى زيارته شركة دلمون للدواجن، بحضور المهندس عاصم عبداللطيف عبدالله وكيل شؤون الزراعة والثروة الحيوانية، حيث كان في استقباله عصام عبدالحميد زينل رئيس مجلس إدارة شركة دلمون للدواجن، إلى جانب عدد من أعضاء الإدارة التنفيذية للشركة.

وأشار إلى أهمية مواصلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار من التكامل، بما يدعم نمو الشركات الوطنية، ويسهم في زيادة الإنتاج المحلي وتنويع مصادره، إلى جانب تعزيز استقرار الأسواق وتوافر المنتجات الغذائية بجودة عالية، منوهًا باستمرار الوزارة في إطلاق المبادرات النوعية وتطوير السياسات التي تهدف إلى دعم الإنتاج الزراعي والحيواني، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد الغذائي، بما يعزز من استدامة هذا القطاع الحيوي.

واطلع خلال الزيارة على سير عمليات الإنتاج في شركة دلمون للدواجن، التي تُعد من الشركات المتخصصة في إنتاج الدجاج اللاحم. كما تفقد التوسعة الجديدة للشركة الرامية إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية إلى جانب اطلاعه على الخطط المستقبلية.

من جانبه، أعرب عصام عبدالحميد زينل رئيس مجلس إدارة شركة دلمون للدواجن عن تقديره للدعم المستمر الذي تقدمه وزارة شؤون البلديات والزراعة لقطاع الإنتاج الحيواني، مؤكدًا أن هذا الدعم يسهم في تمكين الشركة من تنفيذ خططها التوسعية وتطوير مشاريعها الإنتاجية، بما يعزز من قدرتها على تلبية احتياجات السوق المحلي والمساهمة في تعزيز الأمن الغذائي في مملكة البحرين.

نحو تحالف اقتصادي خليجي موحد لتعزيز التكامل والتنمية

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وتسارع التنافس بين التكتلات الإقليمية، تبرز أهمية تعزيز التعاون الخليجي كخطوة استراتيجية نحو بناء منظومة اقتصادية أكثر تكاملاً واستدامة. فدول مجلس التعاون تمتلك مقومات كبيرة من حيث الموارد، ورؤوس الأموال، والكفاءات البشرية، ما يؤهلها للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدماً من التكامل الاقتصادي.

ويُعد توحيد السياسات الاقتصادية أحد أهم محاور هذا التوجه، حيث يمكن أن يسهم تطوير عملة خليجية موحدة في تعزيز الاستقرار المالي، وتسهيل حركة التجارة والاستثمار، وتقليل تكاليف التحويلات بين الدول. كما أن وجود إطار نقدي مشترك يعزز من مكانة المنطقة في النظام المالي العالمي.

وفي موازاة ذلك، يكتسب الاستثمار في مراكز الابتكار المشتركة أهمية متزايدة، إذ يمكن لدول الخليج توحيد جهودها في مجالات البحث والتطوير، ودعم المشاريع الريادية، وبناء منظومة معرفية قادرة على دفع عجلة النمو الاقتصادي في المستقبل.

كما يشكل توحيد المناهج التعليمية وتطوير برامج تدريب مهني مشتركة خطوة أساسية لبناء رأس مال بشري متكامل، قادر على التنقل والعمل بكفاءة بين مختلف دول الخليج. فتنمية الكفاءات الوطنية بشكل موحد تعزز من الإنتاجية وتدعم تكامل أسواق العمل.

ومن الجوانب المهمة أيضاً تطوير منظومة النقل والخدمات اللوجستية بين الدول الخليجية، بما يسهم في تسهيل حركة الأفراد والبضائع، ويعزز من كفاءة سلاسل الإمداد، ويخفض التكاليف التشغيلية على الشركات.

كما أن تعزيز التعاون في مجالات التدريب العملي وتبادل الخبرات بين المؤسسات في دول الخليج يسهم في رفع مستوى الكفاءة المهنية، ويخلق بيئة عمل أكثر تكاملاً وتنافسية على المستوى الإقليمي.

وفي السياق ذاته، يمثل تخفيض تكاليف الاتصالات بين دول الخليج خطوة داعمة للتكامل الاجتماعي والاقتصادي، حيث يسهم في تسهيل التواصل بين الأفراد والشركات، ويعزز من ترابط الأسواق والأنشطة التجارية.

وفي المحصلة، فإن بناء تحالف اقتصادي خليجي أكثر تكاملاً لا يمثل مجرد خيار، بل ضرورة استراتيجية تفرضها التحديات العالمية. ومن خلال تنسيق السياسات، وتوحيد الجهود في مجالات الابتكار والتعليم والبنية التحتية، يمكن لدول الخليج أن ترسخ نموذجاً اقتصادياً متقدماً يعزز من تنافسيتها ويؤسس لمستقبل أكثر استدامة.

○ بقلم: رجل الأعمال المهندس إسماعيل الصراف

ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)

عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

شركة البحرين للتسهيلات التجارية تُعلن تعيين رئيس ونائب رئيس لمجلس الإدارة

○ ياسر الشريفي.

○ نجلاء الشيراوي.

تُعلن شركة البحرين للتسهيلات التجارية تعيين السيدة نجلاء محمد قاسم الشيراوي رئيساً لمجلس إدارة الشركة، والسيد ياسر عبدالجليل الشريفي نائباً للرئيس.

ويعكس هذا التعيين ثقة مجلس الإدارة بقدرات الأعضاء القيادية المتميزة والخبرات العميقة في القطاع المالي، مما يعزز مسيرة الشركة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتطلعاتها المستقبلية.

التعثر المالي في الأزمات: دليل قانوني للشركات في البحرين

في ظل الأزمات الاقتصادية والتقلبات الإقليمية المتسارعة، لم يعد التعثر المالي استثناءً في بيئة الأعمال، بل واقعاً تواجهه العديد من الشركات بدرجات متفاوتة. وفي مملكة البحرين، حيث تتسم السوق بالانفتاح والتأثر المباشر بالمتغيرات الإقليمية والدولية، تبرز الحاجة إلى وعي قانوني متقدم يساعد الشركات على إدارة هذا التعثر بفعالية، بدلاً من الانزلاق إلى تبعاته السلبية.

ولا بد من ان نؤكد أن التعثر المالي لا يعني بالضرورة نهاية النشاط التجاري، بل قد يكون مرحلة مؤقتة يمكن تجاوزها إذا ما تم التعامل معها بأسلوب قانوني مهني مدروس، حيث إن الخطوة الأولى تكمن في الاعتراف المبكر بوجود المشكلة، إذ إن التأخر في اتخاذ القرار غالباً ما يؤدي إلى تفاقم الالتزامات وتعقيد الحلول.

ومن الناحية العملية، نوضح أن إدارة التعثر تبدأ بمراجعة شاملة للوضع المالي والقانوني للشركة، بما يشمل تحليل الالتزامات التعاقدية، والديون القائمة، ومدى القدرة على الوفاء بها. وتساعد هذه المراجعة في تحديد الخيارات المتاحة، سواء من خلال إعادة هيكلة الديون، أو التفاوض مع الدائنين، أو إعادة جدولة الالتزامات بما يتناسب مع التدفقات النقدية المتاحة.

وفي هذا السياق، يبرز التفاوض كأداة أساسية لتفادي النزاعات القضائية، حيث يمكن للشركات، من خلال الحوار المباشر مع الدائنين، الوصول إلى حلول مرنة تحقق التوازن بين مصالح الأطراف. لذا يمكن القول بأن اللجوء إلى الوساطة والتحكيم بات خياراً عملياً وفعالاً، لما يوفره من سرعة في الإجراءات ومرونة في الحلول ومراعاة للظروف مقارنة بالتقاضي التقليدي.

كما نشدد على أهمية مراجعة العقود القائمة، خاصة تلك التي ترتب التزامات طويلة الأجل، وذلك لتحديد ما إذا كانت تتضمن بنوداً تتيح إعادة التفاوض أو التعديل في ظل الظروف الاستثنائية، وأنها مناسبة لحالات القوة القاهرة من عدمه. فالعقود، ليست نصوصاً جامدة، بل أدوات تعبر عن رغبة وارادة الإطراف، ويمكن توظيفها لإدارة المخاطر إذا ما أحسن فهمها واستخدامها.

ومن الجوانب العملية الفعالة التي يغفل عنها الكثير، مسألة إدارة الديون المستحقة للشركة لدى الغير، إذ إن تحسين عمليات التحصيل قد يوفر سيولة فورية تسهم في التخفيف من حدة التعثر، وخصوصاً أن التحرك القانوني المدروس في هذا الإطار، سواء عبر الإنذارات القانونية أو التسويات، يعد خطوة ضرورية لحماية الحقوق المالية والحفاظ على الاصول.

وفي حال تعذر الوصول إلى حلول ودية، يظل الإطار القانوني في البحرين يوفر آليات للتعامل مع حالات التعثر، بما يحقق قدراً من التوازن بين حماية الدائنين وإتاحة الفرصة للمدين لإعادة تنظيم أوضاعه. إلا أن اللجوء إلى هذه الخيارات يجب أن يتم بحذر وبعد دراسة دقيقة للحالة ومبرراتها، نظراً لما قد يترتب عليها من آثار قانونية ومالية.

ولا شك أن الوقاية تبقى دائماً الخيار الأفضل، حيث يجب أن تعتمد الشركات نهجاً استباقياً في إدارة مخاطرها القانونية والمالية، حتى تكون أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات. مع ضرورة تأكيد أن الاستشارة القانونية المبكرة لا تعد كلفة إضافية، بقدر ما هي استثمار يقي من خسائر أكبر في المستقبل.

ختاماً، يظل التعثر المالي تحدياً يمكن احتواؤه، إذا ما توافرت الرؤية القانونية الواضحة والإدارة الواعية الرشيدة للتعامل مع الأزمات. وفي بيئة أعمال لا يخلو الواقع العملي من التقلبات. لذا أصبح الاستعداد المسبق والتعامل المهني مع الأزمات هو الفارق الحقيقي بين الاستمرار أو التوقف.

○ بقلم: المستشار القانوني محمد جاسم الذوادي

محكم استشاري ممارس ووسيط معتمد.

قبل ساعات من غلق باب الطعون

بن حربي يطعن في انتخابات غرفة التجارة

كتبت: نوال عباس

تقدم المترشح لعضوية مجلس غرفة تجارة وصناعة البحرين، حمد جاسم إبراهيم بن حربي، بتظلم رسمي إلى رئيس لجنة الطعن على سلامة انتخابات مجلس إدارة غرفة تجارة البحرين للدورة الـ31، المستشار مصعب عادل بوصيبع، اعتراضا على قرار إعلان نتائج الانتخابات للدورة 31 لسنة 2026، الصادر بتاريخ 29 مارس 2026 في آخر يوم للطعن.

ويحق للمرشح التقدم بتظلم خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات، وذلك وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012 والتي انتهت مساء أمس الساعة الثانية عشرة مساء.

وأشار المتظلم حمد الحربي، في مذكرة التظلم أنه يطعن في سلامة الإجراءات والنتائج المعلنة لعدة ملاحظات أهمها التظلم لعدم ذكر عدد أصوات الشركات والمؤسسات التجارية التي حضرت التصويت ولم تحضر للتصويت.، بالإضافة إلى التظلم لتضارب عدد الأصوات التي حضرت للتصويت وعدد الشركات التي ادعت أنها قامت بالتصويت.

○ حمد جاسم بن حربي.

كما قدم التظلم لقبول أوراق ترشح وإعلان فوز المرشح النائب / أحمد بن سلوم عضو مجلس النواب رغم خلو أوراق ترشحه من الموافقة اللازمة من مجلس الوزراء الموقر لاستثنائه للترشح لعضوية مجلس إدارة الغرفة على النحو المنصوص عليه قانونا ودستورا حيث لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية غرفة التجارة إلا باستثناء خاص يصدر من مجلس الوزراء، وكذلك التظلم لعدم الشفافية والموضوعة في بيان واحتساب عدد المصوتين له في الانتخابات.

وطالب الحربي من لجنة الطعون الاطلاع على هذا التظلم وما ورد فيه من أسباب قانونية والتظلم على إجراءات التصويت وإعلان النتيجة وإدراج أسماء لا يجوز إدراجها في الانتخابات وإرسال نتيجة التظلم عبر البريد الإلكتروني. وقد أكدت لجنة الطعون في اجتماعها الأول قبل تنظيم الانتخابات أن التظلم يُقدم كتابةً إلى رئيس لجنة الطعون، إما من خلال الحضور إلى مكتب التظلمات بإدارة الشؤون القانونية في مقر «الغرفة» خلال ساعات العمل الرسمية من الثامنة صباحاً وحتى الثانية ظهراً، أو عبر تعبئة الاستمارة المخصصة لذلك من خلال الموقع الإلكتروني للغرفة. كما أوضحت اللجنة أن تقديم التظلم يتم من قبل المرشح شخصيا أو من يمثله قانونياً أو وكيله، مع ضرورة التأكد من تسلم ما يفيد تقديم الطلب، واستيفاء جميع البيانات الأساسية، والتي تشمل بيانات مقدم التظلم، وصفته، ورقم عضويته، إلى جانب عرض وقائع التظلم وطلباته، وإرفاق المستندات المؤيدة إن وجدت.